

كتاب الجرح والتعديل

تأليف العالم العامل صاحب التصانيف المفيدة

﴿ الاستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

حفظه الله وادام النفع به



(نشر في مجلة المنار وجمع منها)



يطلب هذا الكتاب من ادارة مجلة المنار ومن مكتبتها بمصر
ومن مؤلفه في دمشق الشام وثمنه قرشان خلا اجرة البريد



(حقوق الطبع محفوظة)



(الطبعة الاولى بمطبعة مجلة المنار بمصر)

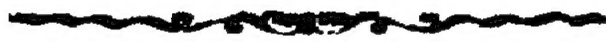
سنة ١٣٣٠ هـ ق — و ١٢٧٩ هـ ش

كتاب الجرح والتعديل

تأليف العالم العامل صاحب التصانيف المفيدة

﴿ الاستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

حفظه الله وادام النفع به



(نشر في مجلة المنار وجمع منها)



يطلب هذا الكتاب من ادارة مجلة المنار ومن مكتبتها بمصر
ومن مؤلفه في دمشق الشام وثمان قرشان خلا اجرة البريد



(حقوق الطبع محفوظة)



(الطبعة الاولى بمطبعة مجلة المنار بمصر)

سنة ١٣٣٠ هـ ق — ر ١٢٧٩ هـ ش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ميزان الجرح والتعديل

هذا بحث جليل ، ومطلب خطير ، طالما جال في النفس التفرغ لكتابة شيء فيه يكون لباب اللباب ، في هذا الباب ، الذي اختلف فيه الناس ، لما غلب التعصب على النفوس ، ونبذوا مشرب كبار المحدثين رواية السنة ، وهذه الامة ، حتى سنحت لي فرصة كتبت فيها ترجمة حافلة للامام البخاري جعلتها مفصلة بتراجم متنوعة كان منها (تخريج البخاري عن رمي بالابتداع) وهم الذين اسميهم « المبتدعين »^(١)

ذكرت ثمة ما يناسب تأليف الترجمة ، ثم رأيت ان المقام يستدعي زيادة بسط واسهاب ، ودرأاً شبه واحتمالات اوردها بعض الفقهاء خالف فيها الحقيقة ، فخشيت ان يطول بإيرادها — في ترجمة البخاري — الكلام ، ويشبه الخروج عن الموضوع ، فافردت ثمة هذا البحث في مقالة خاصة تحيط به من اطرافه ، وترده على انحاء ، وهذا البحث من جملة المباحث العلمية التي نسيها الخلف أو أضاعوها ، ولا غرو أن يذهل

(١) بتشديد الدال المفتوحة أي المنسوبين للبدعة وانما آثرنا هذا على تسمية الاكثرين لهم بالمبتدعين لاني لا أرى انهم تعدوا البدعة لانهم مجتهدون يبحثون عن الحق فلو اخطأوه بعد بذل الجهد كانوا مأجورين غير ملومين فلا يليق تسميتهم مبتدعة بل مبدعة كما سيمر بك البرهان عليه

عن الغايات ، من يقصر في البدايات ، ولا حول ولا قوة الا بالله

(منشأ النبز بالابتداع)

من المعروف في سنن الاجتماع ان كل طائفة قوي شأنها ، وكثير سوادها ، لا بد ان يوجد فيها الاصيل والدخيل ، والمعتدل والمتطرف ، والغالي والمتسامح ، وقد وجد بالاستقراء ان صوت الغالي أقوى صدى ، واعظم استجابة - لان التوسط منزلة الاعتدال ، ومن يحرص عليه قليل في كل عصر ومصر ، واما الغلو فشرب الاكثر ، ورغبة السواد الاعظم ، وعليه درجت طوائف الفرق والنحل ، فحاولت الاستئثار بالذكرى ، والتفرد بالدعوى ، ولم تجد سبيلا لاستتباع الناس لها الا الغلو بنفسها ، وذلك بالخط من غيرها ، والايقاع بسواها ، حسب ما تسنح لها القرص ، وتساعد الاقدار ، ان كان باللسان ، او اللسان

واول من فتح هذا الباب - باب الغلو في اطالة اللسان بالمخالفين - الخوارج ، فأتى قاداتهم عامتهم من باب التكفير - لتستحكم النفرة من غيرهم ، وتقوى رابطة عامتهم بهم ، ثم سرى هذا الداء الى غيرهم ، واصبحت غلاة كل فرقة تكفر غيرها وتفسقه ، او تبذعه او تضلله ، لذلك المني نفسه ، حتى قبض الله تعالى من الائمة من قام في وجه اولئك الغلاة ، وزيف رأيهم ، وعرف لخيار كل فرقة قدرهم ، واقام لكل منهم ميزان امثالهم

(من شهر الرواية عن المبدعين ، وقاعدة المحققين في ذلك)

كان من اعظم من صدع بالرواية عنهم الامام البخاري رضي الله عنه ، وجزاه عن الاسلام والمسلمين احسن الجزاء ، فخرج عن كل عالم صدوق ثبت من أي فرقة كان ، حتى ولو كان داعية - كعمران بن حطان وداود

ابن الحصين . وملاً مسلم صحيحه من الرواة الشيعة ^(١) فكان الشيخان عليهما الرحمة والرضوان بعملهما هذا قدوة الانصاف ، واسوة الحق ، الذي يجب الجري عليه - لان مجتهد كل فرقة من فرق الاسلام مأجورون اصابوا أو اخطأوا بنص الحديث النبوي

ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما حتى قال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : التحقيق ان لا يرد كل مكفر ببدعته - لأن كل طائفة تدعي ان مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالع فتكفر ، فلو اخذ ذلك على الاطلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف (قال) والمعتمد ان الذي ترد روايته من انكر امرا متواترا من الشريعة معلوما من الدين بالضرورة ، واعتقد عكسه . واما من لم يكن كذلك ، او ينضم الى ذلك ضبطه لما يرويه - مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله اهـ

(آفات الجرح الابقاطع)

قال الامام ابن دقيق العيد : أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام وقال الامام النووي في التقریب وشارحه السيوطي : خطأ غير واحد من الائمة بجرحهم لبعض الثقات بما لا يجرح - كما جرح النسائي احمد بن صالح المصري بقوله : غير ثقة ولا مأون . وهو ثقة امام حافظ احتج به البخاري ووثقه الاكثرون ، قال ابن الصلاح : وذلك لان عين السخط تبدي مساوى لها في الباطن مخارج صحيحة ، تعمى عنها بحجاب السخط ، لا ان ذلك يقع منهم تمعدا للقدح مع العلم بطلانه اهـ

وقال الامام ابن دقيق العيد : والوجوه التي تدخل الآفة منها خمسة : (احدها) الهوى والغرض وهو شرها ، وهو في تاريخ المتأخرين كثير . (الثاني) الخائفة في العقائد . (الثالث) الاختلاف بين المتصوفة واهل علم الظاهر (الرابع) الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين - لاشتغالهم بعلوم الأوائل ، وفيها الحق والباطل (الخامس) الاخذ بالتوهم مع عدم الورع . وقد عقد ابن عبد الرؤف بابا لكلام الاقران المتعاصرين بعضهم في بعض ، ورأى ان اهل العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح ^(١)

(الوجوه التي يعرف بها ثقة الراوي)

قال السيوطي : قال في الاقتراح : ^(٢) تعرف ثقة الراوي بالتنصيص عليه من روايه ، او ذكره في تاريخ الثقات ، أو تخريج احد الشيخين له في الصحيح ، وان تكلم في بعض من خرج له فلا يلتفت اليه ، او تخريج من اشترط الصحة له ، او من خرج على كتب الشيخين اه فتمت النعمة بتعديل رجال الصحيحين ونبذ كل وهم سواه ، وبذلك عرف للرجال فضلهم ، ولأولي العلم قدرهم ، وسن للناس طرح التعصب والتحزب ، والتصافح على الاخوة اليمانية ، وتبادل الآراء والافكار ، واستماع الحكم ومدارك الاستنباط والاجتهاد من ذويها ، على هذا جرى أئمة الحديث ، وقادة الروايات ، الذين جمعوا ما جمعوا للدلالة الامة على هدي نبيها وسنة رسولها صلى الله عليه وسلم في اقواله وافعاله ، حتى اصبحت

(١) تدريب السيوطي صفحة ٢٦٢ (٢) كتاب في اصول الحديث للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد (كشف الغثون)

مرجع الفروع والاحكام ، ومعول الاثمة الاعلام

{ زيادة ايضاح في حكمة التخريج عن المبدعين وفوائد ذلك }
 ان تخريج ائمة السنة ، وحفاظ الهدي النبوي - حديث من نبذوا
 بالابتداع على طبقاتهم - فيه حكمة بليغة ، وفائدة عظيمة ، ألا وهي
 النهم بالعلم ، والسعي وراءه والجد في طلبه ، والتنبه لحفظه من الضياع ،
 وسن نبذ التعصب ، والتشيع والتحزب ، والتقاط الحكمة من أي قائل .
 قال حافظ المغرب الامام ابن عبد البر في كتاب جامع العلم وفضله في :
 (باب جامع في الحال التي تنال بها العلم) ما مثاله : وروينا عن علي رحمه
 الله انه قال في كلام له : العلم ضالة المؤمن ، فخذوه ولوم من ايدي المشركين ،
 ولا يأنف احدكم ان يأخذ الحكمة ممن سمعها منه . وعنه ايضا انه قال :
 الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو في ايدي الشرطاه فائمة الحديث رأوا
 ان السنة من الحكمة بل هي الحكمة - في تفسير الإمام الشافعي كما
 اوضح ذلك في رسالته الشهيرة ^(١) في (باب بيان ما فرض الله من اتباع
 سنة نبيه صلى الله عليه وسلم) - فلذا عمدوا الى تلقيها من كل ذي علم ،
 واشتروا للعناية بها ان تكون من مسلم عدل صدوق ، ثبت في روايته ،
 ولم يبالوا بما غمز أو نبز او رمي به ، علما بان المسائل النظرية ، أو التي دخل
 على اصولها تأويل بنظر المأول هي من المجتهد فيها والمجتهد مأجور اصاب
 أو أخطأ ، فعلى مَ يترك الاخذ عن المأجور ، وقد يكون رأيه هو الحق ،
 ومذهبه هو الادق - ما دام الامر فيه احتمال ولا قاطع ، أو اعترض
 النص ما رجعه ظاهرا - كما يعلمه من اعار نظر الانصاف مأخذ الاثمة

ومداركهم - وقد اوضح جلا من ذلك الامام تقي الدين ابن تيمية في كتابه : (رفع الملام ، عن الاثمة الاعلام ^(١)) فكان ائمة الحديث بهذا اعني التلقي عن كل عالم ثبت - مثال الانصاف وكبر العقل ، وقدوة كل من يلتمس الحكمة ، ويتطلب العلم ، فجزاهم الله أحسن الجزاء

{ عقوق الخلف بهجر مذهب السلف }

سبق اني قلت في هذا المعنى كلمة في كتابي (نقد النصائح الكافية ^(٢)) بعد ان سبرت رجال من خرج لهم من الشيخان أو أحدهما في صحيحهما - ممن نبز بالابتداع - وهي قولي : فترى من هذا ان التنازع باللقاب والتباغض لاجلها الذي احده المتأخرون بين الامة عقروا به ائمتهم وسلفهم - أمثال البخاري ومسلم والامام احمد بن حنبل ، ومن ماثلهم من الراوة الابرار ، وقطعوا به رحم الاخوة الايمانية الذي عقده تعالى في كتابه العزيز ، وجمع تحت لوائه كل من آمن بالله ورسوله ، ولم يفرق بين احد من رسله ، فاذن كل من ذهب الى رأي محتجا عليه ، ومبرهنا بما غلب على ظنه ، بعد بذل قصارى جهده ، وصلاح نيته ، في توخي الحق ، فلا ملام عليه ولا تريب - لانه مأجور على أي حال ، ولن قام عنده دليل على خلافه ، واتضح له المحجة في غيره ، ان يجادله بالتي هي احسن ، ويهديه الى سبيل الرشاد ، مع حفظ الاخوة ، والتضافر على المودة والفتوة : هذا ما قلته ثمة مما يبين انه لو كانت الفرق التي رميت بالابتداع تهجر لمذاهبها ، وتعادى لاجلها ، لما اخرج البخاري ومسلم وامثالهما لامثالهم . نعم ان هؤلاء المبدعين وامثالهم لم يكونوا

معصومين من الخطأ حتى يعدوهم الانتقاد ، ولكن لا يستطيع احد ان يقول : انهم تعدوا الانحراف عن الحق ، ومكاخة الصواب عن سوء نية ، وفساد طوية ، وغاية ما يقال في الانتقاد في بعض آرائهم : انهم اجتهدوا فيه فاخطوا ، وبهذا كان ينتقد على كثير من الاعلام سلفا وخلفا لأن الخطأ من شأن غير المعصوم ، وقد قالوا : المجتهد يخطئ ويصيب : فلا غضاضة ولا عار على المجتهد ان اخطأ في قول أو رأي ، وانما الملام على من ينحرف عن الجادة عامدا متعمدا ، ولا يتصور ذلك في مجتهد ظهر فضله ، وزخر علمه

{ رد القول بمعادة المبدعين }

قدمنا ان رواية الشيخين وغيرها عن المبدعين تنادي بواجب التآلف والتعارف ، ونبد التناكر والتخالف ، وطرح الشنآن والمجاداة ، والمعاداة والمضارة ، لان ذلك انما يكون في المحاربين المحادين ، لا في طوائف . تجمعها كلمة الدين ، ومن الاسف ان يغفل عن هذا الحق من غفل ، ويدهش لسماعه المتعصبون والجامدون ، ويحق لهم ان يذعروا لهذا الحق الذي فجأهم - لانه مات منذ قضي عصر الرواية والرواة ، وانقضى زمن المحدثين والحفاظ ، ودال الامر بعد الاخبار النبوية للآراء والاقوال ، وصار الحق - بعد ان كانت الرجال تعرف به - يعرف بالرجال ، واصبح مشرب أمثال البخاري وغيره نسيا منسيا ، ونشر لواء التعادي والتباغض في الامة وكان مطويا ، وسبب على الامة من التفرق والانقسام ، ما اورثها الضعف والانقسام ، فبعد ان كان التسامح في التلقي عن الحكماء والفضلاء من اي طبقة - ركننا ركيننا في حضارة الاسلام ، خلقه التخاذل

والتدابير والتعصب والملام، ولم يكف ذلك حتى ادعى انه من الدين،
مع ان الدين يأمر بالتآخي ونبذ التفرق في محكم كتابه المبين
(ومن العجب) ان يقول قائل : لا يلزم من الرواية عنهم عدم
معاداتهم، اي يجوز ان يزوي عن راوٍ، مع التسدين بمعاداتنا له،
وبعضنا اياه !

(فنجيب عنه) باننا لانعرف من قال ذلك من السلف، ولا من
ذهب اليه من الائمة، والرواية يراد بها هنا تلقي اقوال النبي صلى الله عليه
وسلم وسنته وهديه وتشريعہ واقضيته، وفتاويه وشماثله، لتتخذ ديناً يداين
الله به، وشريعة يقضي بها في التنازع، ومرجعاً تحل به المشكلات، فهل
يتلقى ذلك عمن يجب علينا معاداته في الدين؟ وكيف يتصور ان نأخذ
الدين عمن نرى انه عدو للدين؟؟ سبحانه الله ما هذا التناقض، ان من
يأمرك الدين بأن تعاديه لا يبيح لك ان تأخذ دينك وشريعتك وعقيدتك
عنه، ومن المسلم بأن هذا الراوي أداه اجتهاده الى مارأى، ومن أداه
اجتهاده الى مارأى كيف يعادى، وقد بذل قصارى جهده، وليس قصده
الا الحق، والتقرب الى الله سبحانه وتعالى، وكيف يعادى من اثبت له
الشارع الاجر ولو كان مخطئاً، وانما يعادى الآثم لا المأجور

(رد القول بتفسيق المبدعين)

اغرب من ذلك قول البعض بتفسيق من يبدعه، وان بلغ ذروة
الاجتهاد، واصبح معذوراً لا ملام عليه عند الله والملائكة والنبيين، لا بل

قد تفضل عليه الشارع بالاجر . ومتى عهد تفسيق مجتهد اذا اخطأ في المسائل الاجتهادية ؟ وهل يمكن لمثل البخاري — وهو ماهو في نقد الرجال — ان يضم الى صحيحه من مجتهدى الفرق من كان فاسقا ليصبح بجانب من كتابه مرويا للفسقة وقد جمعه ليجمعه حجة بينه وبين ربه ؟ وهل يعقل ان يجعل رواية الفاسق حجة عند المولى ؟ هذا مايلزم من تفسيق من يفسق من الرواة فليحكم المتعصب النظر ، وليتدبر في المال ، قبل ان يأخذ في المقال .

نعم ذهبت طائفة الى تفسيق من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد كما نقله الامام ابن حزم في كتابه الفصل ^(١) الا انه قول مردود ولذا قال الامام ابن حزم رضي الله عنه : وذهبت طائفة الى انه لا يكفر ولا يفسق مسلم يقول قالة في اعتقاد او فتيا ، وان كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى انه الحق فانه مأجور على كل حال : ان اصاب الحق فاجر ان ، وان اخطأ فأجر واحد . قال : وهذا قول ابن ابي ليلى وابي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي رضي الله عن جميعهم ، وهو قول كل من عرفنا له قولاً في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم ، لانعلم منهم في ذلك خلافا أصلاً اه كلامه

فأين هذا من التسرع في التفسيق ، وثقليد من قاله من المتأخرين المقلدين ، الذين ليسوا بأئمة متبوعين ، ولا قولهم حجة في الدين ، ولا استندوا الى دليل أو برهان (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين)

{ خطر التبرز بالفسق ، ومعنى الفسق }

ان التبرز بالفسق ليس بالامر السهل ، لان الفسق كثيرا ما جاء في القرآن الكريم مقابلا للايمان - كآية : (افمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا) وامثالها ، ولذا قيل بان عطف قوله تعالى « والفسوق » على قوله « والكفر » عطف تفسير - في آية : (وكره اليكم الكفر والفسوق) وان احتمل أن يكون غيره اشارة الى نوع آخر ، الا ان النظائر والاشباه في موارده في التنزيل ، تدل على انه عطف تفسير ، وهب انه كان غير الكفر فهو شيء قريب منه ، ونوع انزل منه بدرجة ، وناهيك به . واليك ما قاله فيه أئمة اللغة وفلاسفتها . قال الجوهري في (الصحاح) : فسق الرجل فجر ، وفسق عن امر ربه - أي خرج : وفي المصباح : فسق فسوقا : خرج عن الطاعة ، والاسم الفسق ، ويقال اصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد يقال : فسقت الرطبة - اذا خرجت من قشرها وفي القاموس : الفسق الترك لامر الله ، والعصيان ، والخروج عن طريق الحق ، أو هو الفجور - كالفسوق (وقال الامام الراغب الاصفهاني في مفرداته) : فسق فلان : خرج عن حبر الشرع ، وذلك من قولهم فسق الرطب - اذا خرج عن قشره . وهو اعم من الكفر (قال) : والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير ، لكن تعورف فيما كان كثيرا ، واكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ، ثم اخل بجميع احكامه او ببعضه . واذا قيل للكافر الاصلي فاسق - فلانه اخل بحكم ما الزمه العقل واقتضته الفطرة (الى ان قال) فالفاسق اعم من الكافر اهـ

وقال الامام محمد بن مرتضى اليماني في كتابه (ايثار الحق) في (فصل في الفسق) مانصه : واما العرف المتأخر : فالفسق يختص بالكبيرة من المعاصي مما ليس بكفر ، والفاسق يختص بمرتكبها اهـ

فانت ترى من هذا كله ان الفسق مدلوله الكبائر والمعاصي العظام لانه دائر بين الكفر وما يقرب منه ، واذا كان هذا مدلوله الشرعي ، ومعناه العرفي ، فكيف يجوز ان يوصف به عالم ثبت ثقة من ذوي الالباب وأولي الاجتهاد لمجرد انه اداه اجتهاده الى رأي يخالف غيره مع انه لم يقصد الا الحق ، ولم يتوخ الا مارآه الاوفق ، اذ لم يأل جهدا في اهتمامه بما يراه الصواب ، وان كان في نظر غيره على خلاف ذلك ، اذ هذا من لوازم المسائل النظرية ، ومتى عهد ان يفسق المخالف فيها أو يضل ، لا جرم انه بدعة قبيحة ، وجناية في الدين كبيرة

وقد قال كثير من ائمة التفسير في قوله تعالى : (ولا تنازوا باللقاب) هو قول الرجل للرجل : يافاسق ، رواه ابن جرير عن مجاهد وعكرمة . وقال قتادة : يقول تعالى . لا تقل لا خيك المسلم ذاك فاسق ، ذاك منافق ، نهى الله المسلم عن ذلك ، وقدم فيه . وقال ابن زيد : هو تسميته بالاعمال السيئة - بعد الاسلام - زان فاسق (ثم قال ابن جرير) : والتناز باللقاب هو دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم او صفة ، وعم الله بنهيه ذلك ، ولم يخص به بعض الالقاب دون بعض ، فغير جائز لاحد المسلمين ان ينز اخاه باسم يكرهه ، أو صفة يكرهها (ثم قال) : وقوله تعالى : (ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون) - اي ومن لم يتب من نزه اخاه بما نهى الله عن نزه من الالقاب ، او لمزه اياه

او سخريته منه ، فاولئك هم الذين ظلموا انفسهم فأكسبوها عقاب الله
بركوبهم ما نهام عنه . ولما لم يكن عند من يرمي اخاه بالفسق الا الظن
جاء النهي عن سوء الظن اثر تلك الآية في قوله تعالى : (يا ايها الذين
آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا
يغتب بعضكم بعضاً ، أوجب أحدكم ان يأكل لحم اخيه ميتاً ؛ فكرهتموه .
واتقوا الله ، ان الله تواب رحيم) ولما كان الرمي بالفسق مدعاة لتفرق
القلوب واثارة الشحناء ، على عكس حكمة الله تعالى في خلقه الخلق للتعارف
والتآلف ، جاء ذلك على اثر ما تقدم بقوله سبحانه : (يا ايها الناس انا
خلقناكم من ذكر واثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، ان اكرمكم
عند الله اتقاكم ، ان الله عليم خبير) فليتدبر المتقي هذه الآيات الكريمة
وليقف عند اوامرها وزواجرها ، وليعتبر وليستعبر . قال السيد الطباطبائي
في المفاتيح ^(١) : الفسق ان يتحقق بفعل المعصية المخصوصة - مع العلم بكونها
معصية ، أما مع عدمه ، بل مع اعتقاد انه طاعة ، بل من امهات الطاعات
فلا . والامر في المخالف للحق كذلك - لانه لا يعتقد المعصية ، بل
يزعم ان اعتقاده من اهم الطاعات سواء كان اعتقاده صادرا عن نظر
أو تقليد ، ومع ذلك لا يتحقق الفسق ، وانما يتفق ذلك ممن يعاند الحق -
مع علمه به ، وهذا لا يكاد يتفق ، وان توهمه من لا علم له اه

فترى من العجب بعد ما ذكرناه ان يوسم بالفسق من لا يحل
وسمه به - لان معناه لا ينطبق عليه بوجه مّا ، على انه ورد تسمية رواية

{١} في النقل عن هذا السيد الامامي الكبير رحمه الله حجة على متعصبي الامامية

في تفسيرهم مخالفهم أيضا

الحديث خلفاء فيما رواه الطبراني والخطيب وابن النجار وغيرهم عن علي مرفوعا « اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي ، يروون احاديثي وسنتي ، ويعلمونها الناس »

اذا علمت هذا فماذا يقال في هؤلاء المفسقين؟ أجهلوا المعنى العرفي للفسق ام تجاهلوا؟ ام اجتهدوا فادام اجتهدام ام قلدوا؟ لا غرو انهم جهلوا وقلدوا ، وباليتهم قلدوا اماما متبوعا ، بل قلدوا أواخر المقلدة الجامدة المتعصبة . ولو نظروا في تراجم الرجال ، وتدبروا سيرة كثير من اولئك المبدعين الابطال ، لعلموا ان رميهم بالفسق يكاد ان يهتز له العرش . خذ لك مثالا من شيوخ المعتزلة عمرو بن عبيد ، وانظر في ترجمته الى زهده وتقواه . قال الذهبي في الميزان : وقد كان المنصور الخليفة العباسي الشهير يخضع لزهد عمرو وعبادته يقول شعرا :

(كلكم يطلب صيد غير عمرو بن عبيد)

وذكر ابن قتيبة في (المعارف) ان المنصور رثي عمرو بن عبيد فقال شعرا :

صلى الاله عليك من متوسد قبرا مررت به على مران

قبرا تضمن مؤمنا متحنفا صدق الاله ودان بالقرآن

لو ان هذا الدهر ابقى صالحا ابقى لنا حقا ابا عثمان

هذا هو التوثيق - اعني توثيق الملوك - لان كلام الملوك ملوك الكلام .

وما غمز به فكله - ان انصفت - من عصبية التمدب ، والجمود في التعصب

نحن لا نقول هذا تحزبا للمعتزلة او لغيرهم معاذ الله فاننا في الرأي

مستقلون ، ولسنا بمقلدين ولا متحيزين ، ولكن هو الحق والانصاف ،

وما قولك في قوم يرون مرتكب الكبيرة كافرا او مغلدا في النار

ليس في هذا نهاية التعظيم للدين ، وغاية الابتعاد عن المعاصي ، والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزرع عن الكذب والافتراء ؟ بلى ! وألف بلى ! فاني يستجيز عاقل بعد ذلك تفسيقهم وهم على ما رأيت من التمسك بدين الله ، والتصلب في المحافظة على حدوده ؟ فتدبر وانصف ، على ان خبر الفاسق مرغوب عنه في نظر العقل ، ساقط الاحتجاج به في اصول الشرع ، ولذا امرنا بان تبينه ولا تلوي عليه باديء بدء ، فكيف يحكم صاحبه في السنة والاحكام ؟

قال الامام الحجة مسلم - في مقدمة صحيحة في باب وجوب الرواية عن الثقات ، وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - مأمثاله : اعلم وفقك الله ان الواجب على كل احد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين - ان لا يروي منها الا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة في ناقله ، وان يتقي منها ما كان عن أهل التهم ، والمعاذين من أهل البدع ^(١) (قال) والدليل على ان الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وقال (واشهدوا ذوي عدل منكم) قال : فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وان شهادة

(١) من هنا يعلم ان رواية الصحيحين المتكلم فيهم لا يوصفون بالابتداع - لان مسلما رحمه الله اوجب ان لا يروى عن مبتدع ، فبالا ولى البخاري - لان شرطه ادق ، ولذلك قلت في غوائف المقالة (المبدعون) اءلاما بان خصومهم لقبوهم بالمبتدعة ، والافهم مجتهدون والمجتهد وان اخطأ لا يوصف بالابتداع - كما اسلفناه ، ونبسطة الآن اه منه

غير العدل مردودة . والخبر ان فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه ، فقد يجتمعان في اعظم معانيها - اذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما ان شهادته مردودة عند جميعهم . ثم روى عن سلام قال بلغ ايوب اني آتي عمرا^(١) ، فاقبل علي يوما فقال : ارأيت رجلا لا تأمنه على دينه ، فكيف تأمنه على الحديث . فدل ذلك على ان من ائتمنه الشيخان على الحديث ، فقد ائتمنوه على الدين ، ومن ائتمن على الدين فليس فاسقا ولا مبتدعا (ثم قال الامام مسلم) وانما ألزموا - يعني العلماء - انفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الاخبار وافتوا بذلك حين سئلوا - لما فيه من عظيم الخطر اذا الأخبار في امر الدين انما تأتي بتحليل او تحريم ، او امر ، او نهي ، او ترغيب ، او ترهيب ، فاذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والامانة ، ثم اقدم على الرواية عنه من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك ، غاشا لعوام المسلمين ، اذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الاخبار ان يستعملها ، او يستعمل بعضها ، ولعلها او اكثرها اكاذيب لا أصل لها ، مع ان الاخبار الصحاح من رواية الثقات واهل القناعة اكثر من ان يضطر الى نقل من ليس بثقة ولا مقنع اه

فهل بعد هذا يجوز غمز بعض من روى لهم الشيخان من اولئك الاعلام المبدعين ؛ لاجرم انه لا أمر متاعني البخاري ومسلم بالتخريج عنهم ، واخذ السنة منهم ، وتبليغها للأمة ، وجعلها حجة بينه وبين ربه ،

(١) هو عمرو بن عبيد المتقدم وكلام ايوب فيه من كلام المعاصرين بعضهم في بعض وهو مطروح كما نبه عليه ابن عبد البر في كتاب جامع العلم

وما ذاك الا اجلالا لفضلهم ، وانصافا لقدرهم
انظر كيف يتحمل مثل البخاري عن اعلام الشيعة ، والمعتزلة ،
والمرجئة ، والخوارج ، ويجعل حديثهم حجة ، ومرويهم سنة ، ويفخر
بذكر اسمائهم في اسانيده ، ويخجلهم اجل الذكر ، في اشرف مصنف .
انظر هذا وقابل بينه وبين جمود المتأخرين ، ورميهم علماء الفرق بالفسق
والابتداع والضلال ، وهجرهم لعلومهم ، وصدد الناس عنهم ، حتى فات
الناس - وأسف - علم جم ، وخير كثير ، ولئن دون ما دون من معارفهم ،
فما بقي من فوائدهم في خزائن صدورهم مما كان يستثار بالاخذ عنهم ،
وينال بمجالسهم = اوسم واوفر ، افليس في جمود هؤلاء على ما ذكر
عقوق لسلفهم الصالح ؟ بلى ! وما يضرون الا انفسهم لو كانوا يشعرون ،
بما ذكرناه استبان لك الخطأ في نثر رواية الصحيح بالفسق والابتداع ،
وانه تعصب يجب التنبيه له ، والحذر منه . نحن انما نصدع بهذا - تفقها
من مشرب البخاري ومذهبه ، وموافقة له في رأيه الذي لا نشك في انه
الصواب الذي تدعو اليه الاخوة الايمانية ، والانصاف مع كل راوٍ
مجتهد من هذه الامة لا يروم الا الحق ، ولا يسعى الا اليه ، ولا يتحمل
الأذى والاضطهاد الا لاجله - اذ لم يصب من رأيه وما دعا اليه لادنيا
ولا جاها ، ولا ملكا ، فأني دليل ادل على حسن نيته من هذا ؟ وبالجمل
فتسمية المتفقه بعض الرواة فسقة جهل بما قاله الاصوليون من أن
الفاسق مردود الشهادة والرواية ^(١) ومن قبل الشيخان وغيرها خبره

وحكموه في السنة ، واخذوا عنه ، فهل يكون فاسقا؟ على ان اجماعهم على تلقي الصحيحين بالقبول موجب لتعديل رواتهما جميعا - لان التلقي بالقبول فرع صحة الحديث ، وهو انما يكون من صحة سنده ، وهو من عدالة رجاله وتوثيقهم . ولذا قالوا فيمن خرج له الشيخان : جاز القنطرة . بمعنى انه لا يلتفت الى ما غمز فيه . وبالجملة فمشرب المحدثين في التسامح ونبذ التعصب هو الذي تقتضيه الاصول ، وتقبله العقول ، وما احدث من النبر بالفسوق للبعض فلا سند له - لان دعوى فسق الانسان انما يكون باتيان ما فسقه الشارع به ، ونص عليه كتاب او سنة نصا قاطعا لا يحتمل التأويل ، واما مسائل الاجتهاد فلا يصح ذلك فيها بوجه من الوجوه والخاص ان لا تفسير ولا تضليل ، مع الاجتهاد والتأويل ، وان كان ليس كل اجتهاد صوابا ، ولا كل تأويل مقبولا ، ولكن كلامنا في ذات المجتهد والمأول

فمن لم يأل جهدا فلا ملام عليه ولا كلام ، لا بل يتحمل منه الدين ، ويتلقى عنه المهدي النبوي ، ويحكم في السنة ، على هذا جرى البخاري ومسلم وغيرهما من اقطاب الحديث والاثار ، وهو الصواب ، بلا ارتياب . وقد نقل الغزالي في المستصفى ^(١) عن الشافعي انه قال : تقبل شهادة أهل الأهواء الا الخطائية من الرافضة ، لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم في المذهب (ثم قال) ويدل على مذهب الشافعي قبول الصحابة قول الخوارج في الاخبار والشهادة ، وكانوا فسقة متأولين ، وعلى قبول ذلك درج التابعون - لانهم متورعون عن الكذب ، جاهلون بالفسق اهـ

فترى من هذا ان الصحابة قبلوا خبرهم ، وما ضرهم تسمية الفقهاء لهم بالفسقة ، لانه فسق بمعنى مخالفة غيرهم ، وهذا الاطلاق اصطلاحى للفقهاء ، وربما رجع الخلاف - في تسمية اولئك فاسقا - لفظيا ، والا فيستحيل ارادة الفسق الحقيقي المانع للشهادة والرواية - كما قدمنا - ومعلوم انه لا يكون مذهب حجة على مذهب ، ولا عُرف برهانا على عرف ، وانما الحجة والبرهان قواطع الكتاب والسنة . ولما كان البحث المذكور في غاية من الدقة ، ترى الكلام في مطولات الاصول مضطربا متشعبا الاقوال ، حتى اختلفوا لذلك في ماهية العدالة ويقرب لمذهب المحدثين فيها قول بعض أهل العراق : العدالة عبارة عن اظهار الاسلام فقط - مع سلامته عن فسق ظاهر اه

(جواب شبهة)

رب قائل يقول : كيف لا يفسق هؤلاء وقد خالفوا بتأويلهم النصوص من الكتاب والسنة ؟

فنقول : قدمنا ما يمنع تسميتهم فسقة شرعا ولغة ، ولذا جاء في مسلم الثبوت - من كتب الاصول - ما مثاله : لك ان تمنع كون المتدين من اهل القبلة فاسقا بالعرف المتقدم الذي عليه القرآن الكريم - وهو شموله للكافر والمؤمن المرتكب الكبيرة اه وقال حجة الاسلام الغزالي في الاحياء : مهما اعترضت على القدري في قوله « الشر ليس من الله » اعترض عليك القدري ايضا في قولك « الشر من الله » وكذلك في قولك « ان الله يرى » وفي سائر المسائل ، اذ المبتدع محق عند نفسه ، والمحق مبتدع عند المبتدع ، وكل يدعي انه محق وينكر كونه مبتدعا اه

وبالجملة فهم مخاضون بنظر غيرهم ، واما عند انفسهم فغيرهم هو المخالف
 وهم الموافقون ، وحاشا للمؤمن عالم ان يخالف كتابا او سنة عامدا متعمدا ،
 فهم مجتهدون مثابون اذ لم يألوا جهدا فيما ذهبوا اليه ، وان كنت لا تقول
 به وترى الحجة فيما انت عليه ، على ان ما تسميه انت نصا هم يرونه ظاهرا ،
 اذ دعوى نصيته الشيء ليست بالامر اليسير — لان النص هو القاطع
 في معناه ، المفيد لليقين في خواه ، وهذا انما يكون في محكمات الدين ،
 واصوله التي لم يختلف فيها الفرق كلها ، واما ما عداها فكلها ظواهر ، وقد
 يراها البعض باجتهاده نصا ، وليس اجتهاد مجتهد بقاضٍ على اجتهاد آخر .
 وعلى من يريد تحقيق هذا ان يراجع مطولات الخلاف ، ويطالع ما أخذ
 المجتهدين ، ومن اتفق ما الف في هذا الباب كتاب (رفع الملام ، عن
 الائمة الاعلام) لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله فانه جدير لو كان
 في الصين ان يرحل اليه ، وان يعرض بالنواجد عليه ، فرحم الله من اقام
 المعاذير للائمة ، وعلم ان سعيهم انما هو الى الحق والهدى — كما اسلفنا —
 وبالله التوفيق

(جواب شبهة اخرى)

يزعم بعضهم بأنه : يحتمل ان يكون الراوي تحمل عن المبدع قبل
 تمذهبه بذلك المذهب ، وهذا جهل بمذاهب الرواة ، ومشارب الرجال ،
 فان كل من الف في نقد الرجال لم يذكر في المشاهير منهم انه كان
 على مذهب كذا ، او ان الحافظ الفلاني تحمل عن فلان قبل تمذهبه
 بمذهب كذا ، ومثل هذا انما يؤخذ عن النقلة الاثبات كالمصنفين في
 احوال الرجال ، ولا يمكن الاجتهاد فيه بحال من الاحوال ، ولذا تراهم

يقولون في ترجمة الراوي : كان خارجيا . ونحو ذلك قولاً واحداً .
وحبذا ان يكون ما ذكره ماثوراً عن امام مؤرخ مشهور . واما القول
بالاحتمال ، فاذا فتح اورث الاضمحلال ، لكل ما يعول عليه في
الاستدلال ، - ومثل ذلك ما يقال : يحتمل ان يكون روى عنه وهو غير
عالم بما هو عليه من فساد العقيدة ! فهذا يزيد عما قدمنا من الجهل بمذاهب
الرواة تجهيل أئمة الحديث ، ووصفهم بما هم برآء منه من الغباوة والبلاهة ،
وانهم يتحملون عمن لا يعرفون مذهبهم ولا مشربهم ، وانهم كخاطب ليل ،
نعوذ بالله من ذلك . وأي عاقل يجراً على مثل ذلك في البخاري صاحب
التاريخ في الرجال ؟ بل من دونه من ارباب السنن وغيرهم ممن تكلم في
الجرح والتعديل ، وميز بين صحيح الحديث وضعيفه - لثقة رجاله أو
ضعفهم . وهل يعقل في صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وموطآت ، عليها
مدار أدلة الاحكام ، وحجج الفروع ، صنفت على الاسانيد المنوعة
والمكررة بالاسماء والكنى والالقب = ان يكون جامعوها لا يدرون
مشرب رجالها ولا ما يتحملونه - مع ان العامي والامي نراه اذا خدم
عالماً لا يخفى عليه مشربه ومذهبه ورأيه وفكره . فكيف بعالم مؤلف ،
لا بل بامام مجتهد يستنبط الاحكام من الاحاديث ويترجم عليها ، ويزاحم
من تقدمه من الأئمة في التخريج والرد والاستدراك والتفريع والتأصيل ؟
الا يدري مذهب رجال اسناده ونحلتهم - وهم عمدته في الاستدلال ،
وركنه في الاحتجاج ؟؟ بلى ! ثم بلى ! وهو اجلى من ان يبرهن عليه ، او
يرد على من كابر فيه . ولقد كان علم الجرح والتعديل ، ومعرفة طبقات
الرجال وتراجهم من اوائل ما يدرسه طلاب الحديث ومريدو التحمل

عن الحفاظ ، ولكن من اين يدري ابناء هذا الجيل ، ما كان عليه السلف من فنون التحصيل ، وقد اندرست تلك العلوم ، ولم يبق منها ولا رسوم ، فاننا لله وانا اليه راجعون

وأما قول بعضهم : فكيف يستدل باخراج الشيخين على عدم جواز المعادة - مع قيام هذه الاحتمالات ؟ وكيف يسوغ للانسان ان يتمسك بالمحتمل الذي لا تقوم به حجة ؟ فقد علمت سقوط هذه الاحتمالات ، وانها اشبه بالالوهام والخيالات ، والتلاعب في الحقائق الواضحات . والمحتمل الذي تقوم به حجة هو الذي يتطرق اليه احتمال معقول ، أو تأويل مقبول ، جار على قوانين التأويلات ، والاوجه المعروفة في نظائره . واما احتمال في مقابلة حقيقة ثابتة ، وأمر واضح ، فلا يقال له احتمال ، وانما هو تلاعب وهوس خيال ، يقول أئمة الجرح والتعديل في كتبهم عن راو - ممن خرج له الشيخان أو احدهما - انه شيعي ، أو خارجي ، أو قدرى ، أو مرجي ، ثم يأتي من يريد ان ينقض هذا بالاحتمال ، وهو لم يضرب في هذا الفن بسهم ، ولا يمكن ان يرجع اليه في رأي ولا علم ، كيف لا وقد اجتمعوا على الرجوع الى أئمة الفن في هذا الباب ، لانه أمر لم يبق فيه مجال ولا نظر ولا احتمال ، وهذا من البيهيات الفنية عن الحجة والبرهان

(رفع وهم في عبارة للبخاري)

وأما زعم ان قول البخاري في جزء رفع اليدين : « كان زائدة لا يحدث الا أهل السنة اقتداء بالسلف » : يخالف ما استنبطناه - فعجيب جداً لانه لا شاهد فيه ، ولا يناسب بحثنا حتى يخالفه ، لان زائدة رحمه الله كان

يتمتع عن تحديث غير أهل السنة - أي إسماعيل الحديث واقرائهم إياه - وذلك في التلاميذ منهم والمبتدئين في طلب الحديث الذين يبعون التلقي والسماع - وقد انتهوا إلى غير مذهب أهل السنة ، فكان زائدة يتجافى تحديثهم اقتداء بمن رآه من سلفه كذلك ، ولا منازعة في الوجدانيات ، ولا يكلف المرء ما لا يطيقه ، فمن كانت نفسه لا تحب إسماع من كان كذلك ، فله الخيرة ولا جناح عليه في ترك الإسماع ، لا سيما لتلاميذ لم يتأهلوا بعد للنظر والوقوف على التحقيق ، فمثلهم إنما يكون مقلداً لا مجتهداً . وأما حفاظ شيوخ ، ذوو علم ورسوخ ، أوتوا من العلم والفضل ما أهلهم للتحمل عنهم ، والاستفادة من علمهم ، بحيث طارت شهرتهم ، وتفوقوا على غيرهم ، فلا دخل لكلام زائدة فيهم ، ولا يشملهم مشربه ، وهكذا نحن نقول : لا ينبغي لاستاذ أن يشرح صدره لتلاميذ اغرار ، انتحلوا غير ما يراه الحق بدون نظر أو فكر ، بل تقليداً أو اتباعاً لكل ناعق

وأما من بلغ مرتبة الرسوخ والافادة ، وكان على جانب عظيم من العلم ، وانتحل ما انتحل عن اجتهاد ونظر ، فلا يرتاب أحد في العناية بالاخذ عنه ، والتلقي منه ، كما فعل الأئمة امثال البخاري واشياخه ، فكلام زائدة من وادٍ ، وما نقوله من وادٍ آخر . وهكذا يقال فيمن حكى عنهم من المرجئة من أهل بلخ ، وأما قوله : ولقد رأينا غير واحد من أهل العلم يستنبون أهل الخلاف ، والا اخرجوهم من مجالسهم . فهو يعني به من ذكرناه من التلاميذ لقوله « والا اخرجوهم » وهل يخرج الا المتعلم الضعيف في العلم والفهم ، المتطفل على ما ليس له بأهل ؟ وشتان بين من يخرج من مجلس الحديث من أهل الخلاف وبين من يرحل اليه ويتحمل عنه منهم - كرجال

الشيخين وغيرهما من هؤلاء ، ولو اطردها ابتعاد عن هؤلاء أو إبعادهم لما تلقى عنهم أمثال الشيخين ، وخلد أسماءهم ومرويتهم في أصح الكتب بعد التنزيل الكريم . وقد يكون مراد البخاري بأهل الخلاف أهل الرأي جموداً وتقليداً للمؤثرين آراء الفقهاء على صحيح السنة - لأن كتابه المذكور وهو « جزء رفع اليدين » في مناقشة أهل الرأي وحججهم بصحيح السنة على رأيهم . وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي (١) فلا تكاد تجد أسماءهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن ، وإن كنت أعتقد ذلك في البعض تعصبا ، إذ يرى المنصف عند هذا البعض من العلم والفقهاء ما يجدر أن يحمل عنه ، ويستفاد من عقله وعلمه ، ولكن لكل دولة من دول العلم سلطة وعصبة ذات عصبية ، تسعى في القضاء على من لا يوافقها ولا يقلدها في جميع مآتيها ، وتستعمل في سبيل ذلك كل ما قدر لها من مستطاعها ، كما عرف ذلك من سبر طبقات دول العلم ، ومظاهر مآوئته من سلطان وقوة . ولقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي ينجعل المرء من قرائنها فضلا عن تدوينها ، وما السبب إلا تخالف المشرب على توهم التخالف ، ورفض النظر في المآخذ والمدارك ، التي قد

(١) كالامام أبي يوسف والامام محمد بن الحسن فقد لنيهما أهل الحديث - كما ترى في ميزان الاعتدال ، ولعمري لم ينصفوهما وهما البحران الزاخران ، وآثارهما تشهد بسعة علمهما ونجرتها ، بل بتقدمهما على كثير من الحفاظ . وناهيك كتاب الخراج لأبي يوسف وموطأ الامام محمد . نعم كان ولع جامعي السنة بمن طوف البلاد ، واشتهر بالحفظ ، والتخصص بعلم السنة وجمعها ، وعلماء الرأي لم يشتهروا بذلك لاسيما وقد اشتهر عنهم أنهم يحكمون الرأي في الأثر ، وإن كان لهم مرويات مسندة معروفة ، رضي الله عن الجميع ، وحشرنا وإياهم مع الذين انعم الله عليهم

يكون معهم الحق في الذهاب إليها ، فإن الحق يستحيل أن يكون وقفاً على فئة معينة دون غيرها ، والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بعد .

ومما نعهده تعصبا ما حكاه الامام البخاري في « جزء رفع اليدين » المذكور من اخراج اهل الخلاف من مجالس الحديث حتى يستتابوا ، وحمل قاضي مكة سليمان بن حرب على الحبر على بعض علماء الرأي من الفتوى ، وما ذلك الا من سلطة دولة الاثريين وقتئذ ، وقيامهم بالتشديد ضد غيرهم ، ونبذ التسامح الذي كان عليه الصحابة والتابعون في أن يفتي كل بما يراه بعد بذل جهده في المسألة دون تعنيف أو اضطهاد - لا جرم أن سنة كل قوم - آنسوا من انفسهم قوة وسلطانا - أن يستعملوا لبث مذهبهم ونشره هيمنة الحاكم وسيطرته ، ولا سيما إذا كان منهم وعلى شاكلتهم وهو مستبد في علمه وما يمضيه فحدث هناك ولا حرج . انظر الى القدرية لما دالت لهم دولة العلم أيام المأمون ماذا جرى منهم مع من لم يقل بمشربهم ولم يستجب لدعوتهم ، فقد ضربت أمة واهينوا وسجنوا الاعوام وأوذوا مما دونه التاريخ واحصاه على هؤلاء المتعصين ، وكان نقطة سوداء في تاريخ حياتهم ، وإن كانوا يزعمون مقاومة الحشو والجمود ، وتنوير الاذهان بعلوم الاوائل مما اخذوا بتعريبه ، وجهدوا في نشره ، إلا أن الغلو كان رائدهم ، والبطش قائدهم ، ولكن هي السكره ، التي يذهب معها صحيح الفكرة (اعني سكرة الدولة والغلبة ، والساطة والقوة) فما من دولة

الا ونقم عليها شيء من ذلك - كما يدريه من سبر اخبار الدول وفلسفة حياتهم ، ومظهر آرائهم وآمالهم

وكذلك قل عن الفتنة التي فر من اجلها امام الحرمين من العراق الى الحجاز حينما دالت دولة الحنفية ، وثار عصيتهم على الشافعية والاشعرية. قال التاج السبكي في طبقاته^(١) في ترجمة الامام ابي سهل الشافعي: انه لما بلغ من سمو المقام ان ارسل اليه السلطان الخلع وظهر له القبول عند الخاص والعام ، حسده الاكابر وخاصموه، فكان يخصمهم ويتسلط عليهم (قال) فبداله خصوم واستظهروا بالسلطان عليه وعلى اصحابه (قال) وصارت الاشعرية مقصودين بالاهانة والمنع عن الوعظ والتدريس ، وعزلوا من خطابة المجمع - (قال) وتبع من الحنفية طائفة اشربوا في قلوبهم الاعتزال والتشيع ، فخلوا الى اولي الامر الايزراء بمذهب الشافعي عموما ، وبالاشعرية خصوصا - (قال) وهذه هي الفتنة التي طار شررها ، وطال ضررها ، وعظم خطبها ، وقام في سب اهل السنة خطيبها ، فان هذا الامر ادى الى التصريح بلعن اهل السنة في الجمع - وتوظيف سبهم على المنابر ، وصار لابي الحسن الاشعري بها اسوة بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه ، واستعل اوائك في المجمع ، فقام ابو سهل في نصر السنة قياما مؤزرا ، وتردد الى المعسكر في ذلك ولم يقدر ، وجاء الامر من قبل السلطان (طغرلبك) بالقبض على الرئيس الفراتي ، والاستاذ ابي القاسم

(١) في ترجمة محمد بن هبة الله بن محمد بن الحسين الامام الكبير ابو سول

القشيري ، وإمام الحرمين ، وإبي سهل ابن الموفق ، ونقيهم ومنعهم عن المحافل . وكان أبو سهل غائبا في بعض النواحي ، فلما قرأ الكتاب بنقيهم اغرى بهم الغاغة والأوباش ، فاخذوا بالاستاذ أبي القاسم القشيري والفراقي يجرؤنهما ويستخفون بهما ، وحبسوا بالقهندر . وبقي في السجن متفرقين أكثر من شهر (وإمام الحرمين فإنه كان أحس بالامر فاختمنى وخرج على طريق كرمان الى الحجاز)

وفي شرح الاقناع ^(١) قال ابن عقيل : رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم الا العجز ، ولا أقول العوام بل العلماء - كانت أيدي الخنايلة مبسوطة في أيام ابن يونس ، فكانوا يستطيعون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع حتى ما يمكنهم من الجهر بالبسملة والقنوت - وهي مسألة اجتهادية - فلما جاءت أيام النظام ، ومات ابن يونس وزالت شوكة الخنايلة ، استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة ، فاستعدوا بالسجن ، وأذوا العوام بالسعيات والفقهاء بالنبد بالتجسيم ، (قال) فتدبرت أمر الفريقين ، فاذا بهم لم تعمل فيهم آداب العلم ، وهل هذه الا افعال الاجناد يصلون في دولتهم ، ويلزمون المساجد في بطالتهم ، اهـ

ولدينا من القصص في عجائب ما روى التاريخ من التعصب ما لا يسعنا الا امساك القلم عن نشره إبقاء على هذه البقية الباقية ، وفي الاشارة ما يعني عن الكلم ، ولا حول ولا قوة الا بالله

وكل ذلك من التفرق الذي نهى عنه الدين ، لما يستتبعه من الأرزاء التي تعمل في اساسه المتين ، ويكفي ما جنت وتنجني الامة من ويلاته

الى هذا الحين ، حتى فشلت وذهب ريحها امام اعدائها الكافرين ،
والمستعان بالله

(درء وهم واشتباه)

يقول بعضهم : ان مسلما روى عن ابن عباس انه قال في نجدة الحروري :
لولا ان أردده عن نثن يقع فيه ما كتبت اليه ولا نعمة عين : قال النووي :
كان ابن عباس يكرهه لبدعته وهي كونه من الخوارج
والجواب انه لا يلزم من كراهة الفرد كراهة المجموع ، والا لما
خرج لثقاتهم وعلماهم الشيخان وغيرهما ، وهل يؤخذ الجمع بحريرة الفرد؟
على ان نجدة ليس من رجال الرواية عند المحدثين ، فقد ضعفه الذهبي في
ميزان الاعتدال وقال عنه : ذكر في الضعفاء للجوزجاني ، على ان الحال
وصل اليه في قومه أن يختلفوا عليه وينزوه بالكفر كما تراه في كتاب
الفرق للامام أبي منصور البغدادي ، والمثل والنحل للشهرستاني وغيرهما ،
فلا نعمة عين له - كما قال ابن عباس - ولو كان يكره كل خارجي لبدعته
لما أخرج لاثباتهم أئمة السنة في الصحاح والمسانيد ، ويكفي ان الامام
مالك رضي الله عنه عُدَّ من يرى رأيهم كما رواه الامام المبرد في كامله^(١)
ومن عزالك ما يأتريه ، وأراك مصدره ، فقد أوقفك من المسالك على
الصراط المستقيم

ومن الغريب أن يستدل بعضهم على معاداة المبدعين بأمر النبي
صلي الله عليه وسلم بهجر الثلاثة الذين خلفوا ، ورفض تكليمهم حتى

تنب عليهم ، مع انه لا تناسب بين دليله والدعوى بوجه ما - لأن البحث في الرواة المجتهدين الثقات المتين الذين مانبذ السلف مرويههم لرأي رأوه ، أو مذهب اتحلوه ، فهل كان المخلفون كذلك ؟ وما المناسبة بين قوم هجرهم النبي صلى الله عليه وسلم لذنوب محقق اعترفوا به حتى تنب عليهم - وقوم لا يرون ما هم عليه الا طاعة وعقداً صحيحاً يدان الله به ، وتنال النجاة والزلفى بسببه ، فالانصاف يا اولي الاباب الانصاف ، وحذار من الجري وراء التعصب والاعتساف

غريب امر المتعصبين ، والغلاة الجافين ، تراهم سراعاً الى التكفير والتضليل ، والتفسيق والتبديع ، وان كان عند التحقيق لا اثر لشيء من ذلك الا مادعا اليه الحسد ، او حمل عليه الجمود وضعف العلم ، وجهل مشرب البخاري ومسلم ، واصحاب المسانيد والسنن هداة الأمة ، ولا قوة الا بالله

(ثمرة الرفق بالمخالفين)

قال بعض علماء الاجتماع : يتخلف فكر عن آخر باختلاف المنشأ والعادة والعلم والغاية . وهذا الاختلاف طبيعي في الناس ، وما كانوا قط متفقين في مسائل الدين والدنيا ، ومن عادة صاحب كل فكر ان يحب تكثير سواد القائلين بفكره ، ويعتقد انه يعمل صالحاً . ويسدي معروفاً ، وينقذ من جهالة ، ويزرع عن ضلالة ، ومن العدل ان لا يكون الاختلاف داعياً للتنافر ما دام صاحب الفكر يعتقد ما يدعو اليه ، ولو كان على خطأ في غيره ، لان الاعتقاد في شيء اثر الاخلاص ، والمخلص في فكر ما اذا اخلص فيه يناقش بالحسنى ، ليتغلب عليه بالبرهان ، لا بالطمع

وانغلاظ القول وهجر الكلام ، وما ضر صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافق على فكره ريثما يهتدي الى ما يراه صوابا ، ويراه غيره خطأ ، او يقرب منه ، وفي ذلك من امثال الاوامر الربانية ، والفوائد الاجتماعية ، ما لا يحصى . فان اهل الوطن الواحد لا يحيون حياة طيبة الا اذا قل تعاديتهم ، واتفقت على اخير كلمتهم ، وتناصفوا وتعاطفوا ، فكيف تريد مني ان اكون شريكك ، ولا تعاملني معاملة الكفو على قدم المساواة .
 دع مخالفتك - ان كنت تحب الحق - يصرح بما يعتقد ، فاما ان يقنعك ، واما ان تقنعه ، ولا تعامله بالقسر ، فما قط انتشر فكر بالعنف ، او تفاهم قوم بالطيش والرعونة . من خرج في معاملة مخالفيه عن حد التي هي احسن ، يخرجهم فيخرجه عن الادب ويحوجه اليه - لان ذلك من طبع البشر - مما تثقت اخلاقهم ، وعلت في الآداب مراتبهم . وبعد فان اختلاف الآراء من سنن هذا الكون ، وهو من أهم العوامل في رقي البشر ، والادب مع من يقول فكره باللفظ قاعدة لا يجب التخلف عنها في كل مجتمع . والتعادي على المنازع الدينية وغيرها من شأن الجاهلين لا العالمين ، والمهوسين لا المعتدلين اه مع تلخيص وزيادة ،

ولا يخفى ان الاصل في هذا الباب قوله تعالى « ولا تجادلوا أهل الكتاب الا باتي هي أحسن » وقوله سبحانه « وقولوا للناس حسنا » وقوله جل ذكره : (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) ولا تنس ما أساقنا عن السلف في تفسيرها .

(حملة الاعلام المحققين على المتفهمة المكفرين)

لما استفحل الرمي بالتكفير والتضليل لخيار العلماء في منتصف قرون الألف الاولى من الهجرة ضجت عقلاء الفقهاء ، وصوبت سهام الردود في وجوه زاعمي ذلك ، حتى قالت الخنفية (عليهم الرحمة) مامعناه : لو أمكن ان يكفر المرء في أمر من تسعة وتسعين وجهها ، ومن وجه واحد لا يكفر يرجع عدم التكفير على التكفير لخطره في الدين .

ولم يشتد الرمي بالتكفير والارهاق لاجله ، والارجاف به ، في عصر من العصور مثل القرن الثامن للهجرة . ومن سبر تاريخ الحافظ ابن حجر المسمى (بالدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) أخذه من ذلك المقيم المقعد ، اذ يرى ان العالم الجليل الذي هو زينة عصره ، وتاج دهره ، كان لا يأمن على نفسه من الافك عليه ، والسعاية به ، فيما يكفره ويحل دمه ، حتى صار يخشى على نفسه من أخذت منه السن ، واقعده الهرم ، وأفاجتته الشيخوخة ، ولا من راحم أو منصف - كما نقرأ ذلك في ترجمة علاء الدين العطار تلميذ الامام النووي ، وانه مع زمانيه ، وكونه صار حلس يته ، يتأبط دائماً وثيقة أحد القضاة بصحة ايمانه وبرأته من كل ما يكفره ، ولقد اريقت دماء محرمة ، وعذبت أبرياء بالسجون والنفي والاهانات باسم الدين ، وروعت شيوخ وشبان أعواما وسنين ، حتى عجز لسان حالها وقالها بالدعاء الى فاطر الارض والسموات ، بكشف هذه النعم والظلمات ، ولم يزل سبحانه يملئ لها ويستدرجها في غيها ، ولم تحسب للايام ماخبيها في طيها ، الى أن امتلأ اناؤها ، وحن حصدها وافناؤها ، فأخذها الله

وهي ظالمة جائرة ، ودارت على دوائها الدائرة ، ومحق الله بفضلها تلك الدولة
 المجنونة الجاهلة ، وأورثها للدولة الصالحة العاقلة ، فأمنت الناس على انفسها
 ودمائها ، وذهبت عصبه الجمود بزبدتها وغنائها ، سيقول بعض الناس ممن
 نغره القشور ، ولم تقف مداركه على لباب روح العصور : ان تلك الدماء
 المراقبة ، والارواح المهذرة ، لم يحكم عليها الا بالبينّة والشهود ، التي بمثابة
 تقام الحدود ، وهل بعد ذلك من ملام أو جحود ، يقول ويجهل أو يتجاهل
 ان التعصب يحمل على الاخذ بالظنة ، أو الايقاع بالشبهة ، وان المتطوعة
 بالشهادة قد يحملهم على اختلاقها ظن الاجر بنصرة الدين ، بقتل هؤلاء
 المساكين ، لاسيما اذا دفعوا بتشويق المتصولين والمتفقرين^(١) ، والحشوية
 البكائين ، احتيالا وقنصا للمغفلين ، ولقد استفيض عن كثير من هؤلاء
 الضالين المضلين ، الاغراء بقتل الداعين الى الكتاب والسنة والمجاهدين
 في الاصلاح العاملين ، على ان قاعدة المحققين هي عدم البت في أمر
 تاريخي الا بعد تعرفه من اطرافه ، ومراجعة عدة اسفار للوقوف على
 كنهه وحقيقته ، والاشراف على غثه وسمينه ، ووزنه ويميزان العقول
 السليمة ، والقواعد الاجتماعية المعقولة - كما أشار اليه الامام ابن خلدون
 في مقدمته

نحن لم نصم أعمال أولئك بالظلم والجور والبغي الا لما فضح نبذاً منها
 الامام زين الدين ابن الوردي الشهير صاحب البهجة ، واللامية ، والديوان ،
 والمقامات ، فقد شفى بالحقيقة الاثام ، وأوضح عن مكر أولئك بالتمويه

(١) المتفقر كالمتمسكن مدعي الفقراي التصوف وليس من أهله

والإيهام، في مقالة بديعة أنشأها في القاضي الرابحي الماسكي^(١) سماها (الخرقة للخرقة) ولا بأس بنقل جمل منها تأييداً لما قلناه، قال رضي الله عنه :

« أما بعد حمد الله الذي لا يحمد على المكاره سواه، والصلاة والسلام على نبيه محمد الذي خاف مقام ربه وعصم من اتباع هواه، وعلى آله وصحبه الذين بذل كل منهم في صوت الأمة قواه، وسامت صدورهم من فساد النيات وإنما لكل امرئ ما نواه، فإن نصيحة أولى الأمر تلزم، والتنبيه على مصالح العباد قبل حلول الفساد أحزم، والتكلم لله تعالى مأجور، والظالم ممتوت مهجور، وتحسين الكلام لدفع الضرر عن الإسلام عبادة، والنثر والنظم المذب عن أهل الإسلام من باب الحسنى وزيادة، وجرحه الحاكم الأعراض بالأعراض صعبة، إذ نص الحديث النبوي أن حرمة المسلم أعظم من حرمة الكعبة، ومخرق خرقة مذبوم، ولحم العلماء مسموم، وهذه رسالة « أخاقت فيها النية، وقصدت بها النصيحة للرعاة والرعية، أودعتها من جوهر فكري كل ثمين، وناديت بها على هزيل ظلم أبناء جنسي مناداة اللحم السمين، لكن جنبتها فحش القول إذ لست من أهله، وخلدتها في ديوان الدهر شاهدة على المسيء بفعله، ورجوت بها الثواب، نصرة للمظلوم، وغيره على حملة العلوم، وسميتها: (الخرقة للخرقة) فقلت: اعلموا يا ولادة الأمر، ويا ذوي الكرم الغمر، أبقاكم الله بمصر^(٢) للأمة،

(١) راجعها في ص ١٩٠ من المجموعة الأدبية التي طبعت في مطبعة الجوائب عام ١٣٠٠، مشتملة على لامية العرب وشرحها وشرح المقصورة الدريدية، وديوان ابن الوردي، وديوان الخشاب ورسائمه

(٢) كانت مصر في عهد المؤلف وهو القرن الثامن عاصمة دولة المماليك

ووفقكم لدفع الاصر وبراءة الذمة ، ان حاب قد نزعت للزبدية، ووقعت
 من ولاية التاجر الرباحي في خسر وشدة، قاض سلب المهجوع ، وسكب
 الدموع ، واخاف السرب ، وكدر الشرب ، بجرائته التي طمت وطمت،
 وهاميته التي عمت وغمت ، وفنته التي بلغت التراقد ، وأسهرت ألف
 راقد ، ووقاحتها التي أدهشت الالباب ، وأخافت النطف في الاصلاب ،
 فكم لطخ من زاهد ، وكم أسقط من شاهد ، وكم رعب برىا ، وكم قرب
 جريا ، وكم سمى في تكفير سليم ، وكم عافب بعذاب أليم ، وكم قلب ذائب ،
 بناثة توسط بها عند النائب ، فامتعت الامراء عن الشفاعة ، وظنوا هم
 والنائب ان هذا امثال لأمر الشرع وطاعة ،

يا حامل النائب في حكمه ان يقتل النفس التي حرمت
 غشسته والله في دينه بشراك بالنار التي أضرمت

(الى ان قال الزين ابن الوردي) ثم انه فسق مفتيا في الدين ، وفضح
 خطيبا على رؤوس المسلمين ، (ثم قال) يحب اثبات الردة والكفر ، كحب
 الدانير الصفر ،

حاكم يصدر منه خلف كل الناس جفر
 يتمنى كفر شخص والرضا بالكفر كفر

(ثم قال) اذا وقع عنده عالم فقد وقع بين مخالب الاسود ، وأنياب
 الافاعي السود :

ادركوا العلم وصونوا أهله من جهول حاد عن تحيله
 انما يعرف قدر العلم من سهرت عيناه في تحصيله

(ثم قال) ما أقدره على السفير ، وما أسهل عليه التفسيق والتكفير ، كم
دعى الى بابل فإرتاح الى الباب ، ونراه حيران لعدم الرقة فاذا قيل له
فلان قد كفر طاب ، يحبس على الردة بمجرد الدعوى ، ويقوى شوكته
على أهل التقوى ، قد ذلل الائمةاء والاخيار ، وجراً عليهم السفهاء والاغيار

يحبس في الردة من شاء بغير شاهد

لا كان من قاض حكي ال فقاع جد بادر

أراح الله من تعرضه ، وصان عراض الاعراض عن تعرضه ، يقصد
بذلك أهل الدين ، والقراء المجودين ،

جرحت الابرياء فأنت قاض على الاعراض بالاغراض ضاري
ألم تعلم بأن الله عدل « ويعلم ما جرحتم بالنهار »
هذا بعض ماجاء في رسالة الامام ابن الوردي التي هي أشبه بمقامة

بديعية ، وكلها حقائق صادقة ناطقة بما كان عليه تعصب قضاة ذلك الوقت
ولا سيما المالكية منهم . ولقد كان قضاة المذاهب يحلون الامر في التعزير
والتأديب الى القاضي المالكي لما اشتهر في الفقه المالكي من مضاعفة
النكال ، وشدة التأديب في باب التعزير ، اذ بسط للقاضي يده فيه بسطا
لم يوجد في مذهب غيره ، فلذا كان محبو الانتقام والتشفي ، يعمدون
الى احالة القضية الى القاضي المالكي لما يعلمون ما وراء قضائه - مما فصل
بعضه الامام ابن الوردي كما قرأت - على ان الامر في التعصب لم يقف
عند القاضي المالكي وحده ، لتعصب ضده ، وانما كان هو الاقوى تعصبا ،
والاشد تصلبا ، والا فان مظهر ذلك العصر كان التعصب لجميعهم ، فقد
حكي الشيخ الشمراني رحمه الله تعالى في مقدمة طبقاته الكبرى المسماة

بلواقع الانوار ماثاله : « وقد أخبرني شيخنا الشيخ أمين الدين امام جامع
الغمري بمصر المحروسة ان شخصا وقع في عبارة موهمة للتكفير ، فأفتى
علماء مصر بتكفيره ، فلما أرادوا قتله قال السلطان حقمق : هل بقي أحد
من العلماء لم يحضر ، فقالوا نعم الشيخ جلال الدين المحلي شارح المنهاج ،
فأرسل وراءه فحضر ، فوجد الرجل في الحديد بين يدي السلطان ، فقال
الشيخ : ما هذا ، قالوا : كافر ، فقال : ما مستند من أفتى بتكفيره ، فبادر
الشيخ صالح البلقيني من مشاهير الشافعية — وقال قد أفتى والذي شيخ
الاسلام الشيخ سراج الدين في مثل ذلك بالتكفير ، فقال الشيخ جلال
الدين رضي الله عنه : يا ولدي أتريد أن تقتل رجلا مسلما موحداً يحب الله
ورسوله بفتوى أيك ؟ حلوا عنه الحديد ، فجردوه وأخذوا الشيخ جلال
الدين بيده وخرجوا السلطان ينظر ، فما تجرأ أحد يتبعه رضي الله تعالى عنه
وقد عد الشعراني من الاعلام الذين أكفرهم الجامدون المتعصبون
ما يقرب من الثلاثين (فمنهم) القاضي عياض أنهموه بأنه يهودي لملازمته
بيته للتأليف نهار السبت وذكر ان المهدي قتله (ومنهم) الامام الغزالي
كفره قضاة المغرب ، وأحرقوا كتبه ، (ومنهم) التاج السبكي رموه
بالكفر مراراً وسجن أربعة أشهر ^(١) ، وكل هذا كان بزعم المتعصبين
بشهادات وأقضية وفتاوي ، ولكن سرعان ما فضحهم التاريخ ، وكشف
عوارهم كما حكاه الشعراني وغيره ، والحمد لله الذي جعل الباطل زهوقا
وهكذا يمر بتواريخ تلك القرون ما لا يحصى من حوادث من أقيمت
عليهم الفتن ، واتهموا بما أنهموا به ، مع ان الحدود تدراً بالشبهات ، ونعني
(١) ذكر السبكي محنته هذه في آخر منظومته في الفقه ، عندي الكراسية الاخيرة منها

بالحدود مانص عليه في الكتاب العزيز والسنة الغراء ، فاذا كانت في تلك المكانة وقد شرع فيها محاولة درءها بالشبهات ، فكيف بحدود لا سند لها الا بالاجتهاد ، وليس لها أصل قاطع ، ولا نص محكم ، فلا ريب انها أولى بالدرء ، وأجدر بالدفع ، ولا يدري المرء ما الذي حملهم على نسيان هذه الموعظة حتى عكسوا القضية ، وأعجبوا يكبرون الصغير ، ويعظمون الحقير ، ويهولون الامور ، ويدعون بالويل والثبور ، مما لا يقومون بعشره للمنكرات المجمع عليها ، والكبائر التي يجاهر بها ، فلا حول ولا قوة الا بالله

ولما تشددت القضاة المالكية في هذا الباب ، اصبحوا هذفا لا ولي الا للباب ، حتى قال الامام ابن الوردي في ذلك القاضي المتقدم الرباحي : ان المالكية بدمشق كتبوا اليه يامغلوب ، لقد بغضت مذهب مالك الى القلوب ، وقطعت المذاهب الاربعة عليه بالخطا ، وزالت بهجته عند الناس وانكشف الغطا ، الخ . والسبب في ذلك ما ابتدعه الملك الظاهر برقوق من توظيف قضاة اربعة على المذاهب الاربعة مما لم يعهد قبله في دولة من الدول ، حتى نشأ من ذلك مانقه عليه الأعلام ، وعدوه من التفرقة في الاسلام ، قال التاج السبكي في طبقاته ^(١) في ترجمة قاضي القضاة بالديار المصرية تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الاعز الشافعي المتوفى سنة ٥٦٦ مامثاله : وفي أيامه جدد الملك الظاهر القضاة الثلاثة في القاهرة ، ثم تبعها دمشق وكان الامر متمحضا للشافعية فلا يعرف ان غيرهم حكم في الديار المصرية منذوليا أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي في سنة ٢٨٤ الى زمان

الظاهر إلا أن يكون نائب يستنيبه بعض قضاة الشافعية في جزئية خاصة ، وكذا دمشق لم يلبها بعد أي زرعة المشار اليه الا شافعي غير التلاشاعوني التركي ، الذي وليها يومات وأراد أن يجدد في جامع بني أمية اماما حنفيا ، فأطلق أهل دمشق الجامع وعزل القاضي ^(١) (قال السبكي) واستمر بجامع بني أمية في يد الشافعية — كما كان في زمن الشافعي رضي الله عنه (قال) ولم يكن يلي قضاء الشام والخطابة والامامة بجامع بني أمية الا من يكون على مذهب الارزاعي الى ان انتشر مذهب الشافعي ، فصار لا يلي ذلك الا الشافعية (ثم قال السبكي) وقد حكى ان الملك الظاهر روي في النوم ف قيل : ما فعل الله بك ، قال عذبني عذابا شديداً بجعل القضاة أربعة ، وقال فرقت كلمة المسلمين ، اهـ ولا يخفى على ذي بصيرة ما حصل من تفرق الكلمة ، وتعدد الامراء ، واضطراب الآراء ، وقد قال أبو شامة لما حكى ضم القضاة ، انه ما يمتد ان هذا وقع قط : قال السبكي : وصدق فلم يقع هذا في وقت من الاوقات ، (قال) وبه حصلت تعديلات المذاهب ، والفتن بين الفقهاء : فانه يؤيد ما قدمناه من اتخاذ هذه آلة للفتن والتشفي من المخالفين ، حتى أدال الله من تلك الدولة للسلطان سليم خان فانسح كل ذلك ، وقصر الامر على قاض حنفي واحد ، ولا ريب ان هذا كان من النعم الكبيرة ، اذ ثقت به فتن خطيرة ، وحسمت به

(١) تأمل هذا التعصب واسترجع وحوقل أن غاب عنهم فضل سائر الأئمة المتوغلين الأربعة وغيرهم وكيف نسوا ان الناس عيال عليهم تستمد من بركة فقههم واستنباطهم وتأصيلهم ونفريتهم ؟ ما أجند قوما يزعمون انهم تعبدوا بمذهب واحد أو أتباع امام واحد ، أو ما علموا ان كلهم من رسول الله ملتبس ، وان الله تعالى انما تعبد الناس بتقواه الكريم ، وهدى نبيه المصوم

شروع وفيرة ، نعم لم يزل في الامر حاجة الى الكمال ، وهو سعي أولي
الحل والعقد بعقد مؤتمر علمي من كبار فقهاء المذاهب المروفة ، وتأليف
مجلة تعتمد من فقه سائر الامة الاربعة وغيرهم مما فيه رحمة ويسر ، ومشي
مع المصالح والمنافع ، ودفع المضار في أبواب المعاملات ، فبذلك تظهر
محاسن الدين في الاقضية والاحكام ، ويعرف أنه دين المدنية في كل زمان
ومكان الى قيام الساعة وساعة القيام ، وان اليوم الذي تحقق فيه هذه
الامنية فهو أسعد الايام ، والمستعان بالله ذي الجلال والاكرام اه

جميع مؤلفات الشيخ جمال الدين القاسمي نطلب من مكتبة المنار
بشارع عبد العزيز بمصر ومن المؤلف بدمشق الشام

فهرس

صفحة

- ٣-٢ (ميزان الجرح والتعديل) منشأ النبز بالابتداع . من شهر الرواية عن المبدعين وقاعدة المحققين في ذلك . رواية البخاري عن المبدعين
- ٤ (آفات الجرح الا بقاطع) قاعدة الرواية عن الفرق . الوجوه التي تعرف بها ثقة الراوي (٥)
- ٦ ابضاح في حكمة الرواية عن المبدعين
- ٧ عقوق الخلف بهجر مذهب السلف
- ٨ رد القول بمعادة المبدعين
- ٩ « بتفسيق »
- ١١ (خطر النبز بالفسق ومعناه) . تفسير « ولا تنايزوا بالالقاب (١٢) تقليد مفسقي المخالف للجملة المتأخرين (١٤) قول مسلم فيمن يروى عنه (١٥) حكمة رواية الشيخين عن عدول المعتزلة والخوارج والشيعة (١٦)
- ١٩ (جواب شبهة) تفسيق المخالف
- ٢٠ (جواب شبهة أخرى) احتمال النقل عن المبدع قبل ابتداعه . سعة معرفة أئمة الحديث بجملة الرواة (٢١)
- ٢٢ (رفع وهم في عبارة البخاري) في امتناع زائدة عن تحديث المبتدعة . تحديث مقلدي أهل البدع والخلاف (٢٣) تعصب المحدثين على أهل الرأي وعدم الرواية عنهم (٢٤) بغي أهل المذاهب بالحكام على مخالفينهم (٢٥) ظهور الحنفية على الشافعية (٢٦) تعصب علماء المذاهب بعضهم على بعض (٢٧)
- ٢٨ (درء وهم واشتباه) ٢٩ (ثمررة الرفق بالمخالفين)
- ٣١ (حالة الاعلام المحققين . على المتفقه المسكرين) البغي والاعتداء والتكفير (٣٢) ظالم القاضي الرباحي وعقبه (٣٣-٣٤) الاسراف في تكفير العلماء (٣٥) تكفير القاضي عياض والغزالي والسبكي (٣٦) القضاء في مصر والشام للشافعي على عهد الملك الظاهر (٣٧) جعل السلطان سليم القضاء للحنفية في مصر والشام (٣٨)

